الأمـم المتحدة

A/75/195–S/2020/834



الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 August 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البندان 36 و 37 من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير مقدَّم وفقاً لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة 15 من قرارها 11/74. ويغطي الفترة من أيلول/سبتمبر 2019 إلى آب/أغسطس 2020، ويتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرة الشفوية التي وجهها الأمين العام وفقا للطلب الوارد في القرار 11/74، كما يتضمن ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للصرع الإسرائيلي الفلسطيني، وعلى الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدما بغرض التوصل إلى تسوية لقضية فلسطين بالوسائل السلمية.

* A/75/150.

131020 300920 20-11062 (A)





أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 11/74.

2 - وفي 2 تموز/يوليه 2020، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة التالية عملا بالطلب الوارد في الفقرة 15 من القرار 11/74:

”يشرفني أن أشير إلى القرار 11/74 الذي اتخذته الجمعية العامة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019 خلال دورتها الرابعة والسبعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’قضية فلسطين‘.

وفي الفقرة 15 من القرار، يُطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق جهات منها منسقه الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثله الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بذل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بالتقارير المطلوبة عملا بالقرار 2334 (2016)، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”ولكي أفي بمسؤولية الإبلاغ المنوطة بي بموجب هذا القرار، أرجو ممتنا موافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول 20 تموز/يوليه 2020“.

3 - وفي 15 آب/أغسطس 2020، لم يكن قد ورد أي رد على هذا الطلب.

4 - وفي مذكرة شفوية مؤرخة 22 أيار/مايو 2020، طلبتُ إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك دولة فلسطين، أن تطلعني على مواقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وفي 15 آب/أغسطس 2019، كانت قد وردت ردود من إسرائيل، والفلبين، وقطر، وناميبيا، والبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين.

5 - وفيما يلي نصّ المذكرة الشفوية المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 التي وردت من البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة:

”لقد أكدت الجمعية العامة على مدى عقود من الزمن موقفها الرسمي بشأن قضية فلسطين من خلال قراراتها السنوية المعنونة ’تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية‘، وآخرها القرار 11/74. وتعكس الأحكام والمبادئ التي أعيد تأكيدها في هذا القرار المعايير الأساسية لتحقيق حل عادل. ويؤكد التأييد الساحق للقرار التوافق الدولي في الآراء القائم منذ أمد طويل في هذا الصدد.

”وقد اتسمت مناقشة الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والسبعين، مرة أخرى بالدعوات إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967؛ وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال؛ والعمل الدولي المسؤول من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، وفقا للقانون الدولي، والقرارات ذات الصلة، والمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة، وهو ما لم يتحقق بعد منذ اتخاذ القرار 181 (د-2) (عام 1947) وقرار تقسيم فلسطين في عهد الانتداب، الذي لا تزال عواقبه قائمة حتى يومنا هذا.

"وقد أكد المجتمع الدولي من جديد عزمه على إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال إنفاذ الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194 (د-3). وعلاوة على ذلك، أعيد تأكيد الدعم شبه الإجماعي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وضرورة كفالة استمرار المساعدة الحيوية التي تقدمها إلى أكثر من 5,6 ملايين لاجئ فلسطيني في ميادين عمليات الوكالة في الأردن وسوريا ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل.

"وإن فلسطين ممتنة للمواقف القائمة على المبادئ المعتمدة من الأغلبية العالمية. ومع ذلك، فإن مرور الوقت وتفاقم الصراع يظهران بشكل صارخ أن البيانات والقرارات وحدها لا يمكن أن تنهي هذا الظلم التاريخي والانتهاكات الجسيمة والمشاق الجسام التي ما زال الشعب الفلسطيني يعاني منها، ولن تمنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من المضي قدما في تحقيق طموحاتها الاستعمارية غير المشروعة. ولا يمكن تغيير هذه المعادلة البائسة إلا باتخاذ إجراءات ملموسة لإعمال القانون الدولي وتنفيذ تلك القرارات ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها.

"وبعد 53 عاما من الاحتلال الإسرائيلي و 72 عاما من تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتشريدهم واضطهادهم في نكبة لا تزال مستمرة منذ عام 1948، ثمة حاجة ملحة إلى بذل جهود جماعية وعملية لتنفيذ القرار 11/74 وجميع القرارات ذات الصلة. وإلا فإن السلطة القائمة بالاحتلال ستواصل الاستخفاف بالقانون وانتهاك حقوق الإنسان وترسيخ احتلالها غير القانوني، وهو ما يسهم في تقويض حل الدولتين وترسيخ واقع الدولة الواحدة القائمة على سياسة الفصل العنصري، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية.

"ومنذ اتخاذ القرار 11/74، تصاعدت حدة الانتهاكات الإسرائيلية، كما ازدادت إعلانات المسؤولين الإسرائيليين الاستفزازية عن خطط لارتكاب المزيد من الجرائم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، شملت تهديدات بضم أجزاء من الضفة الغربية أو الضفة الغربية بأكملها، بدءا بالمستوطنات غير القانونية وغور الأردن، في انتهاك صارخ للحظر الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وفي حين يدعو المجتمع الدولي إلى الوقف الكامل والفوري للأنشطة الاستيطانية وعكس مسارها، فإن إسرائيل تواصل، بدلا من ذلك، بصورة عدوانية ارتكاب هذه الأعمال غير القانونية. ويشمل ذلك خططا لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الأخرى، لا سيما في المناطق الواقعة في القدس الشرقية المحتلة وبيت لحم وحولهما، بما في ذلك في المنطقة الحساسة المسماة 'E-1'؛ وبناء الجدار؛ ومصادرة قطع كبيرة من الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية؛ وهدم مئات أخرى من المنازل والممتلكات الفلسطينية؛ والتشريد القسري لآلاف آخرين من الفلسطينيين، مما يزيد من تقويض التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية والقضاء على أي إمكانية لتحقيق حل الدولتين.

"وإن رئيس وزراء إسرائيل والمسؤولين الإسرائيليين اليمينيين والمتطرفين يعملون على تصعيد حملة الضم التي يقومون بها. فالدعوات إلى ضم كل الضفة الغربية أو أجزاء منها أصبحت

أمراً مألوفاً بشكل مهول، حيث باتت تُستخدم خصوصا لأغراض الحملات الانتخابية الإسرائيلية في الفترة 2019-2020. وأصبح العديد من السياسيين يعلنون صراحة عن نيتهم في القضاء على حل الدولتين وإعاقة إعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وتمثل هذه الأعمال تأكيدا آخر لرفض إسرائيل السلام الذي تظل القيادة الفلسطينية، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي، ملتزمة بتحقيقه، وتزيد من تقويض الجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون والدوليون لتهيئة الظروف اللازمة والأفق السياسي لتحقيقه.

”وهذه التطورات لا تحدث من فراغ. إذ يدل الخطاب العدائي لإسرائيل وتدابير الضم الإسرائيلية على ازدياد جرأة إسرائيل في غياب المساءلة عن جرائمها وفي ظل بيئة سياسية متساهلة، لا سيما في ظل الإدارة الحالية للولايات المتحدة، التي تقدم دعمها اللامحدود لإسرائيل وما تمارسه من احتلال بينما تعمد إلى معاقبة الشعب الفلسطيني وقيادته.

”وحسب تقديرات المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية ”السلام الآن“، إن متوسط المعدل السنوي لبناء المستوطنات في إسرائيل سجل، منذ تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه، زيادة بنسبة 25 في المائة. فقد وصلت إدارته في دعمها لإسرائيل إلى درجة الإعلان أنها لا تعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي؛ والاعتراف من جانب واحد بالقدس عاصمة لإسرائيل في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 ونقل سفارتها إلى المدينة؛ ورفض الاعتراف بأن وجود إسرائيل في الأراض الفلسطينية يشكل احتلالا، بما يخالف القانون وقرارات الأمم المتحدة والتوافق العالمي في الآراء بشأن حل الدولتين على أساس حدود عام 1967.

”ومما يؤسف له أن هذه التحركات أعقبها، في 28 كانون الثاني/يناير 2020، عرض الرئيس ترامب ’خطة‘ لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تخرج عن المرجعيات والمعايير المعتمدة دولياً للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم وتتجاهل سيادة القانون وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. بل إن سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل يترأس حاليا ’لجنة‘ مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل ’وضع خريطة‘ لمناطق الضفة الغربية المحتلة المقرر ضمها بشكل غير قانوني. وبالتالي، فإن هذه الخطة تسعى إلى إضفاء الشرعية على احتلال إسرائيل واستعمارها غير القانونيين للأراضي الفلسطينية، إذْ تَعتبر جرائم كالمستوطنات والجدار والتشريد القسري لآلاف الفلسطينيين مجرد ’حقائق‘ يجب قبولها؛ وتؤيد ضم إسرائيل غير القانوني للقدس الشرقية المحتلة؛ وتصدق على مخططات ضم أخرى، بما يهدد فعليا حل الدولتين، ويقلب النظام القائم على القواعد رأسا على عقب.

”وإن المجتمع الدولي رفض هذه الخطة عن حق. وقد تجلى ذلك في البيانات الصادرة عن العديد من العواصم وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في 11 شباط/فبراير 2020، والتي ألقى الرئيس محمود عباس كلمة فيها ليؤكد من جديد التزام فلسطين بالمرجعيات والمعايير المعتمدة من أجل التوصل إلى حل عادل، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. وهذا الموقف، الذي يتفق مع الأحكام والمبادئ الواردة في القرار 74/11، تقابله بشكل صارخ المواقف العدائية والممارسات غير القانونية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تواصل انتهاك القرار 74/11 وجميع القرارات ذات الصلة، إذ تخرق بشكل خطير

اتفاقية جنيف الرابعة، وتحط من قدر الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي كافة، وتستهزئ بالجهود المبذولة لإعمال القانون إزاء الصراع.

”ومن الواضح أن إسرائيل تعتبر أن خطة ترامب هي بمثابة ضوء أخضر لمخططها التوسعي. إذ يُفتخر بإعادة إطلاق خطط الاستيطان في القدس الشرقية وحولها التي جُمدت سابقا بسبب الضغوط الدولية، بينما تستغل الحكومة الإسرائيلية الظروف السائدة، سواء بفعل التقاعس الدولي أو انشغال العالم بالتصدي للتحديات الخطيرة التي تطرحها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، للمضي قدماً في هذه الخطط غير القانونية. والمستوطنون الإسرائيليون المتطرفين هم أيضا ازدادوا جرأة، وأصبحوا يطالبون بضم الضفة الغربية بأكملها، ويستولون على الأراضي الفلسطينية، ويصعدون هجماتهم ضد المدنيين الفلسطينيين.

”واستنادا إلى هذه الخلفية، تواصل إسرائيل عملياتها وغاراتها العسكرية، متعمدة قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين؛ واحتجاز وسجن آلاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال؛ وفرض القيود على التنقل وسائر الحريات والحقوق الأساسية، بما فيها الحق في التعليم والرعاية الصحية والعبادة والتنمية والماء؛ وفرض حصار دام 13 سنة على غزة، بما يمثل عزلا وعقابا جماعيا لمليوني فلسطيني في ظل ظروف إنسانية تعتبر سيئة للغاية، إن لم تكن غير إنسانية ويستحيل العيش فيها؛ والتحريض واستخدام الخطاب المؤجج للمشاعر بشأن القدس والاستفزازات ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، لا سيما استهداف الحرم القدسي الشريف وانتهاك الوضع القائم على مر التاريخ.

”ونظرا إلى عدم اتخاذ المجتمع الدول أي خطوات ملموسة لمحاسبة إسرائيل، فإن هذه الأعمال قد أدت إلى زيادة شدة الجمود السياسي وتقويض آفاق السلام وتعميق الشعور باليأس في صفوف الفلسطينيين، مما أسهم في فقدان الإيمان بإمكانية التوصل إلى حل عادل وبوفاء المجتمع الدولي بمسؤولياته في مساعدتهم على نيل حقوقهم غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقهم تقرير المصير الذي هو حق لجميع الناس.

”وعلى الرغم من هذا الواقع الكئيب، لا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بمسار السلام وبالقانون الدولي بوصفه ضامنا للعدالة. ويشمل ذلك التزاما راسخا بنبذ العنف وباستخدام الوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية والقانونية والشعبية لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني وإيجاد حل مستدام يكفل التعايش السلمي والأمن. وإن الالتزام الفلسطيني بحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، استنادا إلى القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، أعيد تأكيده مرارا وتكرارا، لا سيما على أعلى المستويات من جانب الرئيس عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

”وعلى مدى ما يزيد عن 30 سنة، عكس موقف فلسطين التوافق العالمي في الآراء حول حل الدولتين. وقد بدأ ذلك بقبول المجلس الوطني الفلسطيني هذا الحل الذي ينص عليه إعلان استقلال دولة فلسطين عام 1988، والذي يعد حلا توافقيا هاما من حيث الموافقة على إنشاء الدولة الفلسطينية على مساحة لا تتعدى 22 في المائة من أراضي وطننا التاريخي، رغبةً منا في إعمال حقوق الفلسطينيين وإحلال سلام دائم. وإن هذا الحل التوافقي لا يزال يشكل شاهدا رئيسيا على التزامنا بالسلام، ويمثل، إلى جانب مبادرة السلام العربية، أكثر المساهمات جرأة لحل الصراع.

”ويعزز هذا الالتزام تعهدنا الثابت باحترام الميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، على نحو ما جرى تأكيده بطرق عدة منها لدى طلب دولة فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة في 28 أيلول/سبتمبر 2011؛ وعند انضمام فلسطين إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛ ومن خلال الرسائل والمبادرات الرسمية الصادرة عن فلسطين في الأمم المتحدة؛ والأحكام ذات الصلة الواردة في الإعلانات الصادرة عن جامعة الدول العربية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الـ 77 والصين؛ وعند تولي دولة فلسطين رئاسة مجموعة الـ 77 في عام 2019، حيث أكدت من جديد على تمسكها بتعددية الأطراف والمبادئ الأساسية للتنمية الدولية والسلام والاستقرار.

”ولقد سعت فلسطين باستمرار إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، وإلى حث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته والمطالبة بالامتثال للإسهام بشكل ملموس في تخفيف حدة التوترات وحماية حياة المدنيين وعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع والنهوض بآفاق السلام. وعلى الرغم من النكسات الكبيرة وسوء النية الذي تبديه إسرائيل باستمرار، فقد تعاونت القيادة الفلسطينية مع جميع الجهود الدولية والإقليمية الموثوقة على مدى ثلاثة عقود تقريبا، بدءا بمؤتمر مدريد للسلام في عام 1991، مرورا بعملية أوسلو التي بدأت في عام 1993، ووصولا إلى كل عملية تفاوض تم الاضطلاع بها بعد ذلك، وشاركت فيها بحسن نية وعلى أساس احترام المعايير القائمة منذ أمد طويل من أجل التوصل إلى حل عادل، على النحو الوارد في القرار 74/11.

”وسعيا منها إلى تحقيق السلام، تعاونت القيادة الفلسطينية أيضا مع الإدارة الحالية للولايات المتحدة منذ البداية، مؤكدةً استعدادها للمشاركة في المفاوضات، إلى أن صدر قرار الرئيس ترامب في كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن القدس وما تلاه من نقل سفارة الولايات المتحدة إلى المدينة، في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة. وقد أدى ما يسمى بخطة إدارة الولايات المتحدة ”من السلام إلى الازدهار“، التي تتناقض مع التوافق العالمي في الآراء والمبادئ القانونية الأساسية التي يقوم عليها هذا التوافق، إلى زيادة عرقلة الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لمفاوضات مجدية، وتقويض دور الولايات المتحدة كوسيط سلام موثوق به ومحايد.

”وتؤكد دولة فلسطين أنه لا يمكن تحقيق السلام بدون استعادة أسبقية الاحتكام إلى القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل الصراع، بما في ذلك جميع مسائل الوضع النهائي، وهي القدس واللاجئون الفلسطينيون والمستوطنات والحدود والأمن والسجناء والمياه. والفرض غير المشروع للحقائق على أرض الواقع لن يؤدي أبدا إلى إحلال السلام. وعلى النحو المؤكد عليه في خطة الأمين العام، تتطلب تسوية النزعات بالوسائل السلمية منظورا يراعي حقوق الإنسان والعدالة والتنمية، ولا يقتصر على الجانب الأمني وحده، كما تتطلب معالجة شاملة وملائمة للأسباب الجذرية للنزاع.

”وفلسطين لا تسعى إلى أي شيء أكثر مما يحق لنا كشعب بموجب القانون الدولي، على نحو ما شرّعته قرارات الأمم المتحدة وأكدته الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 9 تموز/يوليه 2004. ولن نقبل بأقل من ذلك.

"ولهذا السبب، رفضنا، إلى جانب الغالبية العظمى من المجتمع الدولي، خطة الولايات المتحدة باعتبارها خطة غير مقبولة كأساس للسلام ولن تؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع واستمرار الظلم. وهذه هي الرسالة التي نقلها الرئيس عباس في خطابه إلى مجلس الأمن ورددها جميع أعضاء المجلس تقريبا، الذين أكدوا من جديد التوافق العالمي في الآراء بشأن المرجعيات والمعايير المعتمدة للتوصل إلى حل عادل. وكرر الرئيس عباس الدعوة إلى عملية متعددة الأطراف في شكل عقد مؤتمر دولي للسلام من أجل التوصل إلى حل عادل، ودأبنا على إعطاء الأولوية لجهود السلام في جميع مبادرات التواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

"وفي هذا الصدد، دأبنا على العمل مع أعضاء مجلس الأمن وأعضاء المجموعة الرباعية – الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة – بصورة فردية وجماعية، مناشدين احترام الالتزامات وبذل جهود جادة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبدعم حيوي من منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز وجميع الأمم المحبة للسلام، وبتوجيه الرسائل إلى أعضاء المجموعة الرباعية كان آخرها في أيار/مايو 2020، ولكن دون جدوى. كما أننا التزمنا تماما بمبادرة السلام العربية، وما زلنا ندعو إلى أن تُقابل بالمثل وأن تنفذ.

"وتواصل فلسطين أيضاً بذل الجهود لمواجهة العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للاحتلال من أجل منع استفحال حالة عدم الاستقرار والحفاظ على آفاق السلام. ونسعى إلى تلبية احتياجات شعبنا، بما في ذلك في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، والتخفيف من المشاق، وضمان الهدوء والأمن، وتعزيز المصالحة، واستعادة الأمل في أن ينتهي الاحتلال، وأن تُسترد الحقوق والكرامة، وأن يكون المستقبل السلمي والأفضل في المتناول. وهذا الأمل حيوي من أجل حشد الدعم الشعبي لجهود السلام ومواجهة التطرف الذي يعصف بالمنطقة، لا سيما بين الشباب.

"ويجري بذل هذه الجهود بالتعاون مع الشركاء الدوليين وبفضل تضامنهم ودعمهم السخي لفلسطين ومؤسساتها الوطنية والمجتمع المدني فيها، ومع وكالات الأمم المتحدة التي تقدم مساعدة حيوية إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون. وقد أدت الأونروا، إلى جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وغيرها من المنظمات الإنسانية، جنبا إلى جنب مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين، دوراً فعالاً في مساعدة الشعب الفلسطيني بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولا يزال عمل لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني يتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد.

"وفي الوقت الحالي، تعقد بذل هذه الجهود للأسف بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من هشاشة واحتياجات إضافية، وبسبب الممارسات غير القانونية للاحتلال التي تقوض هذه الجهود. وعلاوة على ذلك، وبينما تؤيد فلسطين دعوة الأمين العام المسؤولة إلى وقف

إطلاق النار على الصعيد العالمي، فإن إسرائيل للأسف تتجاهلها، بل تقوم عوضا عن ذلك باستغلال حالة تفشي هذه الجائحة، لدفع عجلة خططها غير القانونية لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية.

”وتواصل فلسطين أيضا التأكيد على الالتزام بضمان حماية المدنيين، وهو التزام تنتهكه إسرائيل انتهاكا صارخا ومنهجيا. والسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها وللحصار الذي تفرضه بحاجة إلى الحماية، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرارات المتعلقة بسلامة ورفاه المدنيين في جميع حالات النزاع المسلح. فتدابير الحماية تسهم في جهود السلام؛ ولا تنتقص منها.

”غير أنه يجب اتخاذ إجراءات لوضع حد لمهزلة العدالة هذه، بما يتجاوز التخفيف من المعاناة الإنسانية وانعدام الأمن الناجمين عن هذه الحالة. وعلى الرغم من كل النوايا الحسنة، يعجز المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته القانونية والسياسية والأخلاقية في وجه تجاهل إسرائيل التام للقانون. وقد حان الوقت لتعبئة الإرادة السياسية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تعتبر أساسية لتحقيق تسوية سلمية، واتخاذ تدابير لإجبار إسرائيل على الامتثال.

”وإن تجاهل إسرائيل للقانون وازدراءها لسلطة مجلس الأمن يسهمان بشكل أساسي في هذا الفشل، شأنهما في ذلك شأن الشلل الناجم عن استخدام حق النقض من جانب أحد الأعضاء الدائمين. وستظل آفاق مستقبل يعمه السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وهماً ما دامت السلطة القائمة بالاحتلال معصومة عن المساءلة، حتى وهي تنتهك القانون وتستمر في تدمير حل الدولتين.

”وقد حان الوقت لإعمال تدابير المساءلة، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة، واتخاذ الدول إجراءات ملموسة لدعم التزامات الأطراف الثالثة، بما يتماشى مع المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، وقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وجميع الأحكام الأخرى ذات الصلة من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهذا أمر حيوي أيضا لاستعادة مصداقية الأمم المتحدة وسلطة النظام الدولي القائم على القواعد، المعرض للخطر.

”وإن نشر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قاعدة البيانات التي تضم مؤسسات الأعمال الضالعة في أنشطة في المستوطنات الإسرائيلية في 12 شباط/فبراير، حسب التكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، مثل خطوة اتخذت مؤخرا في الاتجاه الصحيح. ويُؤمل أيضا أن تؤدي جهود المساءلة التي تبذلها دولة فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية عما قريب إلى تحقيق رسمي يؤدي إلى تقديم الجناة إلى العدالة، وردع ارتكاب المزيد من جرائم الحرب، وتمهيد الطريق لإيجاد حل عادل.

”ويجب توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل مفادها أن تحديها المتواصل لن يكون مقبولا بعد الآن، وأنه لا بد لها من وقف كل الانتهاكات أو تحمل العواقب. وهذا أمر بالغ الأهمية لتهيئة بيئة تفضي إلى حوار ذي مصداقية وبذل الجهود اللازمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967؛ ومساعدة الشعب الفلسطيني على نيل حريته وتحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية في نهاية المطاف؛ وإحلال السلام والأمن والتعايش على نحو دائم بين

الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس حل الدولتين ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 11/74".

6 - وفيما يلي نص المذكرة الشفوية المؤرخة 29 تموز/يوليه 2020 التي وردت من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة:

"إن الشعب الإسرائيلي سعى، حتى قبل أن تعلن إسرائيل استقلالها، إلى العيش في سلام جنبا إلى جنب مع جيرانه العرب. وقد انعكست هذه الرؤية لمستقبل مشترك في تبني الشعب اليهودي مبادرات متعددة، مثل وعد بلفور (1917)، واللجنة الملكية للتحقيق في فلسطين (1936)، وخطة تقسيم فلسطين (1947). ومنذ إعلان الاستقلال، دأبت إسرائيل على اعتماد موقف عملي وبناء، مما مهد الطريق لتوقيع اتفاق سلام تاريخي مع مصر في عام 1979 ومع الأردن في عام 1994.

"وللأسف، فإن النهج الإسرائيلي الذي أدى إلى تطبيع العلاقات مع بلدين جارين، قوبل مرارا وتكرارا بالرفض من الجانب الفلسطيني، وصاحبه تصاعد العنف والإرهاب ضد المدنيين الإسرائيليين، وذلك بدعم ضمني من القيادة الفلسطينية في كثير من الأحيان. وهذا الدعم الفلسطيني للعنف المذكور أعلاه موثق جيدا ويشمل تمويل الأنشطة الإرهابية، واستخدام الزعماء خطاب العنف، وتلقين الكراهية في النظام التعليمي.

"ومنذ اتخاذ القرار 11/74 في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، ظهر حدثان هامان كان لهما أثر على المشهد العالمي والإقليمي - تفشي جائحة كوفيد-19 وكشف النقاب عن مبادرة الرئيس ترامب للسلام. وهذان الحدثان، وإن كانا متباينين من حيث طبيعتهما وأثرهما، كانا خير دليل على الحالة المأساوية التي سُلط الضوء عليها في الفقرة أعلاه، والتي تواجه فيها إسرائيل 'الرفض' الفلسطيني القاطع.

"ففي أعقاب تفشي كوفيد-19، كثفت إسرائيل وعززت تعاونها في المجالين الإنساني والطبي مع السلطة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل التخفيف من آثار تفشي كوفيد-19. وقد لقي هذا التعاون الفريد ترحيبا من المجتمع الدولي ومجلس الأمن ومسؤولي الأمم المتحدة المعنيين. إلا أن السلطة الفلسطينية لم تتعمد التقليل من هذا الإنجاز فحسب، بل لجأت أيضاً إلى تسييس هذه المسألة في محاولة لنزع الشرعية عن إسرائيل وتشويه صورتها.

"وتتيح مبادرة الرئيس ترامب للسلام، التي عُرضت في 28 كانون الثاني/يناير 2020، فرصة تاريخية أخرى لإعادة إحياء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وقد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الحليفة على السواء مراراً وتكراراً إلى الخطة باعتبارها تشكل نقطة انطلاق ومبادئ توجيهية قيمة لمحادثات السلام، وقد تبنتها إسرائيل على هذا الأساس. ولا غرابة في أن السلطة الفلسطينية اختارت أن ترفضها، وشرعت منذ ذلك الحين في حملة دولية من أجل التصدي لأي مداولات أو عمليات متابعة بشأن هذه المبادرة. وهذا الرفض الأخير لبدء المفاوضات من جانب السلطة الفلسطينية يبرز عدم رغبتها في كسر الجمود المحيط بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

"والمحاولات الجارية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية لتدويل الصراع من خلال دعوة المؤسسات الدولية إلى الاعتراف بقرارات أحادية الجانب مثل القرار 11/74، وتشجيعها هي مجرد محاولة أخرى لتجنب المفاوضات المباشرة مع الحفاظ على الشرعية. ومن الأمثلة الأخرى على

ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي ترفضه إسرائيل. فهذا القرار معادٍ لإسرائيل دون أي تحفظ وسيجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة.

”ويترافق رفض السلطة الفلسطينية التفاوض مع رفضها الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية – استنادا إلى جملة أمور منها استمرار إنكارها لأي صلة تاريخية بين الشعب اليهودي وأرضه، الأمر الذي لا يزال يشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام السلام.

”وتواصل إسرائيل الإعراب عن استعدادها لتحقيق السلام، وترى أن الصراع لن يحل إلا من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة دون شروط مسبقة. أما المحاولات الرامية إلى فرض حلول أو إملاء شروط وجداول زمنية، فلن تؤدي سوى إلى دفع آفاق السلام بعيداً.

”وإذا كان المجتمع الدولي يرغب في دعم التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، عليه أن يرفض محاولات السلطة الفلسطينية الرامية إلى تجنب المفاوضات من خلال تدويل الصراع، وأن يشجع السلطة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. كما يجب أن يؤيد حق إسرائيل في العيش بسلام باعتبارها الدولة القومية للشعب اليهودي وأن يعارض أي محاولة لتقويض شرعية إسرائيل“.

ثانيا – التطورات

7 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. وقد أجرى مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) مشاورات غير رسمية فيما بينهم على مدار السنة، وفي 26 آذار/مارس و 22 أيار/مايو، عقدوا محادثات هاتفية جماعية لمناقشة آفاق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني. وأكدت الأمم المتحدة من جديد التزامها بتحقيق حلّ الدولتين عن طريق التفاوض، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، وكررت دعوتها جميع المعنيين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب يُقوض فرص إجراء مفاوضات مجدية وتحقيق السلام. والمناقشات جاريةٌ بغض النظر عن وجود تباينات كبيرة بين أعضاء المجموعة الرباعية فيما يتعلق بسبل المضي قدماً.

8 – وفي 28 كانون الثاني/يناير، أصدرت الولايات المتحدة اقتراحها المعنون ”من السلام إلى الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي“. ورحب كبار المسؤولين الاسرائيليين بالاقتراح معربين عن استعدادهم لاستخدامه كأساس للمفاوضات المباشرة. ورفضت الحكومة الفلسطينية هذا الاقتراح. وصدر عن كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بيان يرفض الاقتراح، ويفيد بأنه لا يفي بالحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته. وقال الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن الاقتراح يحيد عن ”المعايير المتفق عليها دوليا“. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن أملها في أن يمثل الإعلان عن هذه الرؤية فرصة لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، من أجل المضي قدما في التوصل إلى حل الدولتين.

9 – وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المسؤولون الإسرائيليون الإدلاء ببيانات بشأن الضم المحتمل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وفي 10 أيلول/سبتمبر 2019، أعلن رئيس وزراء إسرائيل عن عزمه، في حال إعادة انتخابه، ”فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت“ كخطوة

أولى نحو فرض السيادة الإسرائيلية على ”المستوطنات في يهودا والسامرة، وكذلك على مناطق أخرى هامة بالنسبة إلى أمن [البلد] وتراثه ومستقبله“. وعقب إعلان الولايات المتحدة عن رؤيتها، تعهد كبار المسؤولين الإسرائيليين بضم انفرادي لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية بما في ذلك جميع المستوطنات الإسرائيلية وغور الأردن. وفي 17 أيار/مايو 2020، أدّت حكومة الطوارئ الائتلافية الجديدة اليمينَ الدستورية في إسرائيل، وذلك بعد عام من الغموض السياسي شهد تنظيم ثلاثة انتخابات عامة. وقد تشكلت الحكومة الائتلافية الجديدة على أساس اتفاق وُقِّع في 20 نيسان/أبريل، ينص على أنه اعتبارا من 1 تموز/يوليه، وبعد التشاور مع رئيس الوزراء المناوب، يمكن لرئيس وزراء إسرائيل أن يعرض على الحكومة أو الكنيست ”الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه مع الولايات المتحدة بشأن بسط السيادة“ على أجزاء من الضفة الغربية المحتلة للموافقة عليه. ويدعو الاتفاق أيضا إلى دعم اتفاقات السلام مع البلدان المجاورة وتعزيز التعاون في المنطقة. وفي 13 آب/أغسطس، أصدرت إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة بيانا مشتركا يعلن ”التطبيع الكامل للعلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة“ جاء فيه أن ”إسرائيل ستعلق إعلان السيادة على المناطق المحددة في رؤية الرئيس [رئيس الولايات المتحدة] للسلام“.

10 - وفي 19 أيار/مايو، وردّاً على إعلان إسرائيل نيتها في ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، أعلنت السلطة الفلسطينية أنها أصبحت في حِلّ ”من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك التفاهمات والاتفاقات، بما فيها الأمنية“، ودعت إسرائيلَ إلى الوفاء بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. وفي البيان، أكّد أيضا محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، من جديد أن فلسطين ”ملتزمة بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين ... على أن تجري المفاوضات لتحقيق ذلك تحت رعاية دولية متعددة (اللجنة الرباعية الموسعة)، وعن طريق مؤتمر دولي للسلام، وفق الشرعية الدولية“. وأكّد من جديد رغبة القيادة الفلسطينية في ”تحقيق سلام عادل وشامل“ على أساس مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وفي 20 أيار/مايو، أصدر رئيس الوزراء الفلسطيني تعليمات إلى أعضاء مجلس الوزراء بأن يشرعوا على الفور في تنفيذ إعلان القيادة الفلسطينية، مؤكداً للمجتمع الدولي في الوقت نفسه أن السلطة الفلسطينية لن تسمح بتدهور الحالة الأمنية. وفي اليوم نفسه، أبلغ المسؤولون الفلسطينيون رسمياً نظراءهم الإسرائيليين بوقف التنسيق الأمني. وفي 3 حزيران/يونيه، أعلنت السلطة الفلسطينية أنها سترفض تلقي إيرادات المقاصة التي تتولى إسرائيل تحصيلها نيابة عنها بموجب البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في إطار القرار المتعلق بالانسحاب من الاتفاقات الثنائية. وقد أعلنت القيادة الفلسطينية مرارا وتكرارا عن استعدادها استئناف المفاوضات على أساس القرارات الدولية، داعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

11 - وفي الفترة الفاصلة بين 27 شباط/فبراير و 17 آذار/مارس، استضاف الاتحاد الروسي سلسلة من المناقشات الثنائية مع ممثلي مختلف الفصائل الفلسطينية. وفي 2 تموز/يوليه، عقد قادة من فتح وحماس بشكل نادر مؤتمرا صحفيا مشتركا بالفيديو في محاولة لتنحية خلافاتهم جانبا والالتزام بجبهة فلسطينية موحدة مناهضة للضم. ورحبت الفصائل الفلسطينية بهذه الخطوة، على أمل أن تمهد الطريق للدفع بالمصالحة قدما. ومع ذلك، لا تزال الانقسامات داخل صفوف الفلسطينيين مترسخة.

12 - وفي ظل استمرار عمليات الإغلاق الإسرائيلية وغياب الأفق السياسي، ظلت الحالة الأمنية في غزة متقلبة. ومع ذلك، حدث انخفاض كبير في أعمال العنف وعدد الإصابات مقارنة بالسنتين السابقتين، ويرجع

ذلك إلى حد كبير إلى انتهاء الاحتجاجات والاشتباكات الأسبوعية على طول السياج الحدودي في أواخر كانون الأول/ديسمبر والحفاظ على هدوء هش عموما بين إسرائيل وغزة نتيجة لجهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة ومصر. وإجمالا، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 49 فلسطينيا، من بينهم 13 طفلا وثلاث نساء، على إثر غارات جوية وخلال مظاهرات واشتباكات وعمليات أمنية وحوادث أخرى، وأُصيب 304 2 فلسطينيين بجروح، من بينهم نحو 434 فلسطينيا جُرحوا على إثر إصابتهم بذخائر حية. وأُصيب ما مجموعه 37 مدنيا إسرائيليا في هجمات واشتباكات وحوادث أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، توفيت امرأة إسرائيلية في 17 أيلول/سبتمبر متأثرة بجروح أُصيبت بها عندما ضرب صاروخ منزلها في بلدة أشكلون في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

13 - وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُطلقَت عشرة صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، فأصاب أحدها منزلا في سديروت وتسببت في وقوع أضرار مادية دون إصابات. وردا على ذلك، استهدف جيش الدفاع الإسرائيلي مواقع مختلفة حددها بوصفها مواقع عسكرية تابعة لحركة حماس في غزة. وقُتل أحد المقاتلين الفلسطينيين، وأُصيب مقاتلان آخران بجروح.

14 - وفي الفترة من 12 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد اغتيال إسرائيل أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في غزة، أطلقت الحركة أكثر من 500 صاروخ باتجاه إسرائيل في عمليات تصعيدية استمرت 48 ساعة. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن نسبة اعتراض الصواريخ بواسطة نظام القبة الحديدية بلغت 90 في المائة، ومع ذلك سقطت بعض الصواريخ على بلدات ومدن إسرائيلية وسببت أضرارا في الممتلكات. وتم تفعيل منظومة الملاجئ في أجزاء واسعة من البلد، وظلت المدارس والمؤسسات التجارية مغلقة لمدة يوم واحد على الأقل، وتلقى 78 إسرائيليا علاجا من الإصابات أو الصدمات. وردا على ذلك، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات على أهداف حدّدها بوصفها أهدافا تابعة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية ولجماعات مقاتلة أخرى في غزة، أدت إلى قتل 33 فلسطينيا، من بينهم ثلاث نساء وثمانية أطفال، وإصابة 109 آخرين بجروح، من بينهم 51 طفلا وإحدى عشرة امرأة. واعتبر جيش الدفاع الإسرائيلي أن قرابة 25 من القتلى هم من مقاتلي حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. وُقتل ثمانية أشخاص من أسرة واحدة، من بينهم خمسة أطفال، في غارة إسرائيلية واحدة في دير البلح. وبعد بضعة أيام، توفي فرد آخر من تلك الأسرة متأثرا بجروحه. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت تقارير إلى مقتل فلسطيني واحد بسبب صاروخ أطلقته حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية سقط على مسافة قصيرة داخل غزة. وبعد جهود وساطة مكثفة، عاد الهدوء في غزة.

15 - وشهدت الحالة تصعيدا ثانيا لفترة وجيزة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أطلق مقاتلون فلسطينيون صاروخين في اتجاه إسرائيل. ووفقا لجيش الدفاع الإسرائيلي، اعترض نظام القبة الحديدية أحد الصاروخين، أما الآخر فقد سقط في منطقة مفتوحة في جنوب إسرائيل. وردا على ذلك، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي عددا من الأهداف التي حددها بوصفها أهدافا تابعة لجماعات مقاتلة فلسطينية في غزة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

16 - وفي 23 شباط/فبراير 2020، حاول مقاتلان فلسطينيان من حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وضع جهاز متفجر على طول السياج. وقد قتل أحدهما على يد جيش الدفاع الإسرائيلي الذي انتشل جثته بواسطة جرافة داخل غزة في حادث أثار موجة من الاستنكار وتسبب في تصعيد خطير. وفي اليومين التاليين، أطلقت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية أكثر من 100 صاروخ وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل،

بما في ذلك قذيفة سقطت في أحد الملاعب. وردت إسرائيل بإطلاق النار على أهداف حددتها بوصفها أهدافا تابعة للحركة في قطاع غزة. وإجمالاً، جرح 18 فلسطينياً و 16 إسرائيلياً في الاشتباكات قبل أن تنجح جهود الوساطة في استعادة الهدوء في 24 شباط/فبراير.

17 - وفي 27 آذار/ مارس و 6 أيار/مايو، أطلق مقاتلون فلسطينيون صاروخاً وصاروخين تباعا سقطت في مناطق مفتوحة في إسرائيل. ورداً على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي تسعاً من قذائف الدبابات، قيل إنها استهدفت مركزا مزعوما من مراكز المراقبة العسكرية في غزة. وعلاوة على ذلك، أطلقت طائرات إسرائيلية بدون طيار ثلاث قذائف قيل إنها استهدفت مواقع عسكرية تابعة لحماس في غزة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

18 - وعلى مدى عدة أيام في منتصف آب/أغسطس، أطلق مقاتلون فلسطينيون بالونات حارقة وصواريخ من غزة، مما تسبب في اندلاع حرائق وأضرار مادية في جنوب إسرائيل. وردا على ذلك، استهدف جيش الدفاع الإسرائيلي مواقع مختلفة حددها بوصفها مواقع عسكرية تابعة لحركة حماس في قطاع غزة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. غير أنه جرى الإبلاغ عن وقوع أضرار في مدارس الأونروا في بيت حانون وبالقرب من مدينة غزة. وردا على إطلاق البالونات الحارقة، أغلقت إسرائيل أيضا منطقة الصيد في غزة وأغلقت معبر كرم أبو سالم، بما في ذلك أمام الإمداد بالوقود، مما أدى إلى توقف محطة توليد الكهرباء في غزة وخفض ساعات الإمداد بالكهرباء إلى ما بين ثلاث وأربع ساعات في اليوم.

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، 22 فلسطينيا على إثر إصابتهم بطلقات نارية، من بينهم امرأة واحدة، وأُصيب 802 3 فلسطينيا بجروح، من بينهم 801 طفلا، على يد قوات الأمن الإسرائيلية أثناء مظاهرات واشتباكات وعمليات أمنية وحوادث أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قُتلت امرأة أثناء عملية تفتيش واعتقال في مدينة جنين في ظروف لا تزال غامضة. وأُصيب أيضا نحو 60 إسرائيليا بجروح، من بينهم 16 فردا في قوات الأمن الإسرائيلية، وفق مصادر إسرائيلية.

20 - وفي القدس الشرقية، ظلت الحالة متوترة نسبيا، حيث سُجلت حوادث عنف، واحتجاجات، وعمليات قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية، واعتقالات قامت بها الشرطة الإسرائيلية لمسؤولين فلسطينيين، واشتباكات بين هذه القوات والسكان الفلسطينيين، ولا سيما في حي العيسوية وفي البلدة القديمة. وفي 6 شباط/فبراير، أطلق فلسطيني النار على جندي إسرائيلي في بوابة الأسد في البلدة القديمة فأصابه بجروح، وفي 22 شباط/فبراير، أفيد أن فلسطينيا آخر نفذ اعتداء بالطعن في نفس المكان. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية الفلسطينيين كليهما. وفي 30 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني أعزل مصاب بالتوحد يبلغ من العمر 31 عاماً في مدينة القدس القديمة فأردته قتيلاً. وأعرب مسؤولون إسرائيليون كبار عن أسفهم للحادث، وعن فتح تحقيق داخلي في حادث القتل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتجزت الشرطة الإسرائيلية وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية ومحافظ القدس التابع للسلطة الفلسطينية عدة مرات واستجوبتهما بشأن ادعاءات بانتهاك قانون إسرائيلي يحظر تنفيذ السلطة الفلسطينية أنشطة في القدس دون تنسيق.

21 - وفي 12 أيار/مايو، وافقت السلطات الإسرائيلية على مصادرة سلطة التخطيط البلدي في الحرم الإبراهيمي/كهف البطاركة من بلدية الخليل الفلسطينية. وبرَّرت السلطات الإسرائيلية هذا القرار بأنه ضروري لجعل الموقع في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، وذكرت في نفس الوقت أن المشروع "لن يغير ترتيبات الصلاة أو الوضع القائم". وقد أدانت القيادة الفلسطينية وبلدية الخليل والأوقاف والسلطات الإسلامية، من بين جهات أخرى، هذه الخطوة، قائلة بأنها تنتهك بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل لعام 1997.

22 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي عمليات التفتيش والاعتقال واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وواصلت السلطة الفلسطينية اعتقال المشتبه في انتمائهم لحماس في الضفة الغربية، واستدعت سلطات الأمر الواقع في غزة، واحتجزت في بعض الحالات، أعضاء منتسبين إلى فتح في غزة. وفي نهاية حزيران/يونيه 2020، كانت السلطات الإسرائيلية قد وضعت على الأقل 357 فلسطينياً، من بينهم طفلان وامرأة، قيد الاعتقال الإداري. وقد أثارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان شواغل خطيرة بشأن مشروعية الاحتجاز، ومعايير المحاكمة العادلة، وخطر إساءة المعاملة في مرافق الاحتجاز وخارجها.

23 - وفي بيان صدر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية أن الدراسة الأوّلية للحالة في فلسطين التي أجرتها المحكمة "خلصت إلى أن جميع المعايير القانونية التي يقتضيها نظام روما الأساسي لفتح تحقيق قد استُوفيت". وأعربت عن اقتناعها بأمور منها أن "جرائم حرب قد ارتُكبت أو ترتكب في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة". وأكدت أيضا موقفها بشأن انطباق اختصاص المحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك طلبت من الدائرة التمهيدية الأولى إصدار قرار بشأن انطباق الاختصاص الإقليمي للمحكمة على الحالة قيد النظر. ورفعت المحكمة جلستها في تموز/يوليه دون اتخاذ قرار بشأن هذه النقطة.

24 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت السلطات الإسرائيلية أو وافقت على خطط بناء نحو 8 000 وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يمثل انخفاضا بالمقارنة مع نحو 12 000 وحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستمرت أيضا عمليات هدم ومصادرة مبان يملكها الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي 15 آب/أغسطس، وبحجة عدم وجود تصاريح البناء التي تصدرها إسرائيل والتي يظل حصول الفلسطينيين عليها شبه مستحيل، كانت السلطات الإسرائيلية قد قامت بهدم أو مصادرة 593 مبنى، مما أدى إلى تشريد 687 شخصا، من بينهم 347 طفلا و 177 امرأة، وإلى تضرر 860 18 شخصا آخرين. وتم هدم 73 مبنى آخر على يد أصحابها، مما أدى إلى تشريد 238 شخصا، من بينهم 122 طفلا و 55 امرأة. واستمرت عمليات الهدم والمصادرة على الرغم من تفشي كوفيد-19 ومن بعض البيانات الصادرة عن السلطات الإسرائيلية التي تشير إلى فرض تجميد مؤقت على هدم المباني المأهولة في ضوء الجائحة. وخلال شهر رمضان المبارك، تم هدم 42 مبنى، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة (13 في عام 2019 مقابل واحد في عام 2018، ولا شيء في عام 2017). وهدمت السلطات الإسرائيلية أيضا مبان ومنازل أقامها المستوطنون في مراكز استيطانية غير مأذون بها.

25 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي حكما يقضي بأن "المواد الغذائية المنتجة في الأراضي التي تحتلها دولة إسرائيل يجب أن تحمل إشارة إلى إقليم المنشأ، مصحوبة، حين يكون منشأ تلك المواد الغذائية إحدى المستوطنات الإسرائيلية داخل ذلك الإقليم، بإشارة إلى ذلك المصدر"، وذلك كي تكون الإشارة إلى المصدر صحيحة وغير مضللة للمستهلكين. وفي 12 فبراير/شباط 2020، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا عن قاعدة البيانات التي تضم جميع مؤسسات الأعمال الضالعة في الأنشطة التي تتعلق بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/HRC/43/71)، على نحو ما طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره 36/31، المتخذ في 24 آذار/مارس 2016. وحسبما هو مشار إليه في الفقرة 19 من التقرير، فإن العمل الذي قامت به لإعداد قاعدة البيانات "لا يشكل إجراءً قضائياً أو شبه قضائي من أي نوع كان ولا يدعي أنه كذلك ولا أنه يحدد

أي توصيف قانوني للأنشطة المذكورة أو لضلوع مؤسسات الأعمال فيها". ولا تزال الإجراءات جارية في المحكمة الاتحادية لكندا فيما يتعلق بوسم المنتجات التي منشؤها إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

26 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 80 حادث عنف، تورط فيها مستوطنون إسرائيليون وأسفرت عن إصابة 139 فلسطينيًّا بجروح، من بينهم 14 امرأة، وإلحاق أضرار بالممتلكات. وخلال الفترة نفسها، ووفقا لمصادر إسرائيلية، أصيب 44 إسرائيليًّا بجروح، من بينهم 10 نساء، في حوادث رشق بالحجارة واستخدام للذخيرة الحية واعتداء بالطعن. وسُجِّل أيضا عدد كبير من الحوادث في موسم حصاد الزيتون والقمح، بما في ذلك تعرض مزارعين فلسطينيين للاعتداء الجسدي وللمضايقة على يد مستوطنين إسرائيليين، فضلا عن الأضرار التي لحقت بآلاف أشجار وشجيرات الزيتون وعشرات الدونمات من الأراضي الزراعية.

27 - وفي غزة، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تنفيذ مجموعة التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة التي أقرتها لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر 2018. وبفضل هذه الجهود، زادت إمدادات الطاقة إلى الأسر المعيشية في غزة بشكل ملحوظ وحدث بعض التحسن الملموس في الاقتصاد. ومولت قطر إمدادات الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة، وزاد معدل توافر الكهرباء يومياً بأكثر من الضعف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى بدوره إلى زيادة في إمدادات المياه المحلّاة وانخفاض ملحوظ في كميات مياه الصرف غير المعالجة التي تضخ في البحر.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه الفلسطينيون آثاراً اجتماعية واقتصادية هائلة من جراء جائحة كوفيد-19، شأنهم في ذلك شأن الإسرائيليين. حيث فقد عشرات الآلاف من الفلسطينيين عملهم، وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاجزة عن العمل، وتصاعدت وتيرة العنف ضد النساء والأطفال. وحسب التقديرات الواردة في عدة تحليلات أجراها خبراء، بما في ذلك تحليلات البنك الدولي، فإن الاقتصاد الفلسطيني سيتقلص بنسبة 10 في المائة تقريباً في عام 2020، تبعاً لشدة الجائحة وطول فترات الإغلاق اللازمة.

29 - وفاقمت جائحة كوفيد-19 الحالة الإنسانية والاقتصادية والسياسية المزرية أصلا في قطاع غزة. وتؤدي الخسائر الأخيرة في فرص العمل إلى زيادة معدل البطالة المرتفع أصلا في قطاع غزة، والذي بلغ 45 في المائة في نهاية عام 2019. ونظام الرعاية الصحية في غزة، الذي يتسم بالهشاشة ويعاني من نقص التمويل، يبعث على القلق بشكل خاص في سياق انتشار كوفيد-19 في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تعد غزة واحدة من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم، مما يجعلها عرضة بشكل كبير لخطر تفشي جائحة كوفيد-19. وتعمل الأمم المتحدة على زيادة دعمها لنظام الرعاية الصحية في غزة، بما في ذلك في سياق تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19.

ثالثا - الملاحظات

30 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمتُ أربعة تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار المجلس 2334 (2016) (S/PV.8625 و S/2019/938 و S/2020/263 و S/2020/555)، أعربتُ فيها عن قلقي إزاء استمرار عدم تنفيذ أحكام القرار. وأحطتُ علما في تقاريري بالجهود الدولية المبذولة، وكررتُ التأكيد على التزام الأمم المتحدة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحل الصراع وإنهاء الاحتلال، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأحكام القانون الدولي والاتفاقات الثنائية، وبتحقيق رؤية وجود دولتين -

إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

31 - وأرحب بتعليق تنفيذ خطط إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة في سياق الإعلان الصادر عن إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، في 13 آب/أغسطس، بشأن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. ويؤمل أن يتيح هذا الاتفاق فرصة للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين للانخراط مجددا في مفاوضات مجدية تنهي الاحتلال وتحقق حل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأحكام القانون الدولي والاتفاقات الثنائية. ولقد دأبتُ على دعوة إسرائيل إلى التخلي عن خططها للضمّ. فالضم من شأنه أن يشكل أخطر انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة؛ وأن ينسف حلّ الدولتين ويهدد المساعي الهادفة إلى إحراز تقدم على درب السلام في المنطقة والمساعي الأعم لصون السلم والأمن الدوليين. والتخوفُ من الضمّ ومعارضتُه منتشران انتشارا واسعا ويتم الإعراب عنهما على نطاق جميع أنحاء المنطقة وعلى مستوى المجتمع الدولي على حد سواء.

32 - وقد يؤدي تنفيذ الإعلان الصادر في 19 أيار/مايو عن القيادة الفلسطينية إلى إحداث تغيرات في الديناميات المحلية وإلى زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها. ومما يثير القلق بوجه خاص قرارُ التوقف عن قبول إيرادات المقاصة التي تتولى إسرائيل تحصيلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وإلى جانب الأثر المالي المترتب على جائحة كوفيد-19، تسبب عدم تسلم إيرادات المقاصة في حدوث انخفاض في إيرادات السلطة الفلسطينية عموما بنسبة 80 في المائة تقريبا. ففي ظل عدم وضوح الآفاق الاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-19 وانخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة، إن هذا القرار لا يؤدي سوى إلى زيادة معاناة الشعب الفلسطيني ويهدد قابلية المؤسسات الفلسطينية للاستمرار. ويتعين على الطرفين إيجاد مخرج من حالة الطوارئ المالية الحالية على وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، من الضروري جدا ألا يتأخر أو يتوقف تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة نتيجة لهذه السياسات. إلا أنه قد يلزم في الأجل الطويل تحديث الإطار الذي عفا عليه الزمن والذي يحكم العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية الاقتصادية والإدارية.

33 - وينبغي مواصلة المناقشات بشأن إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية. وفي حال أُجريت هذه الانتخابات، فستكون الأولى من نوعها منذ عام 2006، وستُجدد شرعية المؤسسات الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية بهدف تعزيز الوحدة الوطنية، لا تعميق هوة التفرقة. ومن الأهمية بمكان أن تستمر أيضا الجهود المهمة التي تقودها مصر من أجل تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم المساعي التي تبذلها مصر في هذا الصدد، وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى بذل جهود جادة لضمان إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة تحت قيادة حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. فقطاع غزة يشكل، ويجب أن يظل، جزءا لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين.

34 - والتقارير التي تفيد بوقوع حوادث عنف في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تثير القلق. وأدين بشكل قاطع جميع الهجمات التي تشن على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأهيب بجميع الأطراف الامتناع عن العنف وإدانة الهجمات عند حدوثها بشكل واضح لا لبس فيه. ويجب أن محاسبة جميع الجناة عن جرائمهم.

35 - والتنازع حول أعمال البناء التي تعتزم السلطات الإسرائيلية القيام بها في الحرم الإبراهيمي/كهف البطاركة في الخليل ينطوي على خطر تأجيج التوتر في منطقة شديدة الحساسية في الضفة الغربية المحتلة. فأي تغيير في التوازن الدقيق في الأماكن المقدسة لا يتفق عليه جميع أصحاب المصلحة يهدد الاستقرار وينبغي ألا يتم بصورة انفرادية. وأحث الطرفين على حل هذه المسألة بالحوار وبطريقة منسقة يسودها الاحترام.

36 - وأكرر الدعوة إلى الحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة، بما يتماشى مع الدور الخاص والتاريخي الذي تؤديه الأردن كوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

37 - وكما ذكرت في تقاريري المقدمة إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار 2334 (2016)، ما زلت أحث القادة من جميع الأطراف على وقف التحريض وعلى إدانة أعمال الإرهاب والعنف بجميع أشكالها على نحو ثابت وقاطع.

38 - والحالة العامة لحقوق الإنسان والحريات في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال تثير القلق. وأكرر دعواتي السابقة إلى إنهاء ممارسة الاحتجاز الإداري، وتوجيه التُهم إلى جميع المحتجزين أو الإفراج عنهم فوراً. وينبغي أن يعامل جميع الأطفال مع إيلاء الاعتبار الواجب لسنهم، ولا ينبغي احتجازهم إلا في الحالات المبررة بموجب القواعد الواجبة التطبيق من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو قانون حقوق الإنسان المعمول به.

39 - ولا يزال يساورني بالغ القلق من استمرار الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأكرر التأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وإقامة المستوطنات وتوسيعها يزيدان من شعور الفلسطينيين بالاستياء واليأس وخيبة الأمل، وهما عاملان رئيسيان وراء انتهاكات حقوق الإنسان، ويزيدان من حدة التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أنهما يرسخان الاحتلال العسكري الإسرائيلي وينسفان إمكانية تحقيق حلّ له مقومات البقاء قائم على وجود دولتين، من خلال التقويض المنهجي لإمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة جغرافيا وذات سيادة. وأحث حكومة إسرائيل على أن تتوقف فوراً عن دعم جميع الخطط الاستيطانية.

40 - ويثير استمرار أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قلقا بالغا. وأحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على كفالة سلامة وأمن السكان الفلسطينيين والتحقيق مع مرتكبي الاعتداءات ومحاسبتهم.

41 - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها لتنفيذ التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة في غزة، لا تزال الحالة مزرية، ولا يزال النظام الصحي في غزة على حافة الانهيار. وعلى الرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها إسرائيل في الفترة المشمولة بالتقرير، لا يمكن تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي بشكل حقيقي ومستدام دون التخفيف بدرجة كبيرة من القيود المفروضة على حركة ووصول السلع والأشخاص إلى غزة ومنها. ومن الأهمية بمكان أن تزيد السلطة الفلسطينية الدعم المقدم إلى النظام الصحي في غزة، ولا سيما فيما يتعلق بالتصدي لجائحة كوفيد-19. ولا يزال الهدف النهائي يتمثل في رفع جميع القيود تماشيا مع قرار مجلس الأمن 1860 (2009) وإعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت قيادة حكومة وطنية واحدة ديمقراطية. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان ضمان الحفاظ على الهدوء من أجل إطلاق مشاريع طويلة الأجل تدريجيا لدعم التنمية في غزة. وأكرر دعوتي إلى حماس أن تقدم

معلومات كاملة عن المواطنين الإسرائيليين المحتجزين في غزة. ولا يزال يساورني بالغ القلق أيضا إزاء استمرار الممارســة الإســرائيلية المتمثلة في احتجاز جثامين القتلى الفلســطينيين، وأدعو إســرائيل إلى إعادة الجثامين المحتجزة إلى أسر أصحابها، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

42 - ومن دواعي القلق زيادة أعمال العنف في غزة وجنوب إسـرائيل التي يسـببها إطلاق بالونات حارقة من جانب المقاتلين الفلســطينيين. والإطلاق العشــوائي للصــواريخ وقذائف الهاون باتجاه المراكز السـكانية المدنية الإسرائيلية أمرٌ يحظره القانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف فورا. وتتحمل قوات الأمن الإسرائيلية مسـؤولية ممارسـة أقصـى درجات ضـبط النفس، وعدم اسـتخدام القوة الفتاكة إلا عندما يكون اسـتخدامها أمرا لا بد منه لحماية الأرواح.

43 - ويشكل أثر الأزمة الإنسانية والاقتصادية الحالية على المرأة في قطاع غزة مصدر قلق بالغ. فنسبة مشـــاركة المرأة في القوى العاملة في غزة هي من بين أدنى النســـب في العالم، إذ أن حوالي 70 في المائة من النساء عاطلات عن العمل. وهذا النقص في فرص العمل يعرض الأسر المعيشية التي ترأسها نساء إلى المزيد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويمثل الفقر وانعدام الفرص الاقتصــادية، بدورهما، عاملين رئيســيين من العوامل التي تتســبب في العنف ضــد المرأة في غزة، في حين أن الأزمة الإنســانية قد أدت إلى معاناة النساء من مشاكل صحية عديدة. وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى النساء والفتيات الفلسطينيات في طائفة واســـعة من المجالات، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتلبية احتياجاتهن ومعالجة مواطن ضعفهن.

44 - والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة كانت سـريعة وفعالة ودعمت بشـكل مباشـر جهود الحكومة الفلسـطينية. وثمة حاجة ملحة إلى توفير دعم الجهات المانحة لخطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات التي وضعها الفريق القطري للعمل الإنساني، وخطة استجابة المنظومة الإنمائية التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري، وخطط الاستجابة الخاصة بالحكومة الفلسطينية. ويعد التعاون الإســـرائيلي الفلســـطيني في مواجهة آثار أزمة كوفيد-19 والتخفيف من حدتها في الأرض الفلســـطينية المحتلة خلال الأشـــهر الأولى من الجائحة أمرا جديرا بالثناء. ومن الأهمية بمكان أن تســـتمر المساعدة والتعاون في المجال الإنساني وغيره من المجالات لمعالجة الطفرة الحالية في الإصابات.

45 - وظلت الحالة المالية للأونروا تشــكل مصــدر قلق بالغ خلال الفترة المشــمولة بالتقرير، مع بلوغ التدفقات النقدية أدنى مســتوياتها على الإطلاق وحدوث عجز كبير في التمويل غير المســدد. وأشــيد بروح القيادة التي أبداها الأردن والســويد في حشــد الدعم للوكالة. وأحث الدول الأعضــاء على مواصــلة دعمها للأونروا، التي لا تشكل شـريان الحياة لملايين اللاجئين الفلسـطينيين فحسـب، بل تؤدي أيضـا دورا حاسـما في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

46 - وأود أن أُعرب عن تقديري العميق لمنســقي الخاص لعملية الســلام في الشــرق الأوســط، نيكولاي ملادينوف، لعمله المتميز في ســـياقٍ ما زال حافلا بالتحديات. وأُعرب أيضـــا عن امتناني للمفوض العام للأونروا المنتهية ولايته، بيير كراينبول، ولخلفه فيليب لازاريني، وللعمل المتميز الذي يقوم به موظفو الوكالة لصـــالح اللاجئين الفلســطينيين. وأشــيد كذلك بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في خدمة المنظمة في ظل ظروف صعبة.

47 - وسأظل حريصا على أن تعمل الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية للصراع من شأنها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل، وتكون القدس عاصمة للدولتين، وذلك في إطار تسوية إقليمية شاملة، بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 425 (1978) و 1397 (2002) و 1515 (2003) و 1850 (2008) و 1860 (2009) و 2334 (2016)، ووفقا لمرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والقانون الدولي.